مشروع لاستزراع الجمبري بتكلفة ١٢ مليون دولار

■ وقعت وزارة الثروة السمكية أمس مع شركة «أصداف اليمن للأسماك والأحياء البحرية»، مذكر تفاهم لإقامة مزرعة لاستزراع وتربية الجمبري في سواحل البحر الأحمر بتكلفة ١٢ مليون دولار.

وتقضي المذكرة التي وقعها وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان ومدير عام شركة أصداف اليمن علي محسن البعداني، أن تقوم الشركة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع ومراحل تنفيذه وتسليمها للوزارة خلال فترة اقصاها ستة أشهر من توقيع المذكرة.كما تقضي بإنشاء الشركة مزرعة متكاملة لاستزراع وتربية الجمبري في ساحل البحر الاحمر وتحديد موقعها ومساحتها وطاقتها الانتاجية وفقاً لنتائج ودراسات الجدوى، وتبادل المعلومات والخبرات العلمية بين الطرفين في مجال استزراع الجمبري، وزيارة المواقع الاستثمارية التابعة للشركة للاطلاع على تجربتها والاستفادة منها.

وأوضح وزير الثروة السمكية أن هذه الخطوة ستعزز الاستثمار في تطوير وتنمية القطاع السمكي في اليمن، وقال: إن المذكرة تاتي ضمن التوجهات الحكومية نحو جذب وتشجيع الاستثمارات السمكية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزيادة مساهمة القطاع السمكي في تامين الغذاء للسكان وخلق فرص عمل جديدة.

ترتكز على جذب الاستثمار وتنفيذ أجندة الاصلاحات

خطة حكومية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية

▷ أعدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي سيناريو أولى مطروح للنقاش مع الجهات المعنية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها المحتملة على الاقتصاد الوطني، يرتكز على أربعة محاور رئيسية، وذلك نظراً للغموض الذي يكتنف الأزمة واتجاهات سيرها المستقبلية، وصعوبة تحديد الخيارات اللازمة للتعامل مع الأزمة.

كتب/ جمال مجاهد

وكشفت دراسة أعدها قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بالوزارة حول "الآثار المحتملة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليمني" حصلت عليها "الميثاق" أن المحور الأول للخطة الحكومية يتضمن تفعيل أدوات السياسة المالية والنقدية، وذلك نظراً للأهمية الكبيرة التي تمثلها أدوات السياسات المالية والنقدية المختلفة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب أهميتها في الحد من التاثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليمني. وبحسب الدراسة فإن هذا المحور يتطلب وضع خطة طوارىء من قبل البنك المركزي اليمني للتدخل في حال مواجهة أحد البنوك المحلية لأي تداعيات محتملة للأزمة، إلى جانب تعزيز الثقة "العامل النفسي" في الجهاز المصرفي المحلي في أوساط الجمهور، والمحافظة على استقرار أسعار الصرف في ظل نظام السوق الحر من خلال برمجة تدخل البنك المركزي في سوق الصرف، والعمل على تخفيض أسعار الفائدة على القروض والودائع وأذون الخزانة ومراجعتها بشكل دوري وبما يجعلها حافزاً فاعلاً للاستثمارات المحلية والأجنبية وإخضاعها لقوى العرض والطلب. بالإضافة إلى إدارة عملية إصدار أذون الخزانة وفق متطلبات المتغيرات الاقتصادية والتفكير في إصدار صكوك التمويل الإسلامية، وإعادة احتساب توقعات الأداء المالي لموازنة العام ٢٠٠٩ وعدم المغالاة في تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق معدل عجز في الموازنة العامة ضمن الحدود الاقتصادية الآمنة، وترشيد الإنفاق العام بصورة تضمن عدم المساس بالإنفاق الاستثماري بصورة كبيرة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترشيد الإنفاق في العديد من البنود غير الضرورية في الموازنة العامة.

وتضمن المحور الثاني الإسراع في إعداد وتنفيذ خطة وطنية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبار أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية تلعب دوراً مهماً في تحفيز النمو الاقتصادي وتوطين القدرات التكنولوجية والخبرات الفنية والإدارية والتسويقية الحديثة، فضلاً عن فتح أسواق خارجية لتصريف المنتجات المحلية، وبالتالي المساهمة في ربط اليمن بشبكة الأسواق الإقليمية والمحلية، وتزداد أهمية الاستثمارات الخارجية المباشرة بالنسبة للاقتصاد اليمني بسبب ضعف مستوى الادخار القومي واتساع فجوة الموارد المحلية اللازمة للتنمية، وتواضع حجم المساعدات الإنمائية والقروض التنموية الميسرة التي تحصل عليها اليمن وتذبذبها بين سنة وأخرى، إلى جانب تواضع مستوى الدور التمويلي للجهاز المصرفي اليمني. وفي هذا السياق اقترحت الخطة الحكومية العمل على الاستفادة من العودة المحتملة للأموال العربية المهاجرة في الأسواق المالية العالمية، من خلال زيادة مستوى الترويج للاستثمار في اليمن في الدول العربية والاقتصادات الناشئة وبالذات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعمل على معالجة انخفاض النفقات الاستثمارية العامة في موازنة ٢٠٠٩ من خلال البحث عن مصادر تمويل خارجية لهذه الاستثمارات ولا سيما الموجهة لتعزيز البنية التحتية للاقتصاد وتوفير متطلبات البيئة الاستثمارية الجاذبة، وكذا مواصلة الإصلاحات التي تمت في جانب بيئة

■ تكثيف الجهود في التواصل مع المانحين للوفاء بالتزاماتهم تجاه اليمن

الأعمال والاستفادة من النتائج الإيجابية للإصلاحات التي تضمنها تقرير "Doing Business" ٢٠٠٩ في تعزيز جاذبية اليمن للاستثمارات الأجنبية.

وفي محور تعبئة الموارد المالية الخارجية "تمويلات المانحين" شددت الدراسة على تكثيف الجهود الحكومية في التواصل مع المانحين للوفاء بالتزاماتهم في مؤتمر المانحين المنعقد في نوفمبر ٢٠٠٦ تجاه التنمية في اليمن والعمل على توفير احتياجات التنمية من التمويل الأجنبي، وطرح مبادرات جديدة على المانحين تعكس الاحتياجات التمويلية لليمن اللازمة لتمويل التنمية حتى السنوات ٢٠١٥ "سنوات الخطة الخمسية الرابعة"، وبالأخص فيما يتعلق بتهيئة البيئة الاستثمارية وتحسين البنى التحتية اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية السلعية، والإسراع في إعداد قوائم المشاريع الاستثمارية الحكومية المزمع تمويلها من تعهدات المانحين من قبل الجهات الحكومية المستفيدة بما يتوافق مع أولويات مشاريع البرنامج الاستثماري للخطة ويتوافق مع اتجاهات المانحين، فضلاً عن تفعيل وتسريع إجراءات التوقيع على اتفاقيات التمويل بالمبالغ التي تم تخصيصها من قبل بعض الدول والمؤسسات التمويلية المانحة واتفاقيات التنفيذ مع الجهات المنفذة للمشاريع.

في حين تضمن المحور الرابع المضي بوتيرة عالية في تنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية، وذلك من خلال الإسراع في إقرار الأجندة الوطنية للإصلاحات للسنوات ٢٠٠٩- ٢٠١٠ وتنفيذها دون إبطاء، وبما يحقق الأهداف المنشودة منها، وبناء رؤية وطنية واضحة وموحدة وشاملة للإصلاحات المستقبلية محددة المعالم والأولويات وقابلة للتنفيذ حتى العام ٢٠٢٠، واستمرار الدعم السياسي على كافة المستويات القيادية لتنفيذ الأجندة، وإعطاءها أهمية كبرى في الخطط السنوية للوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة.

وقالت الدراسة إن الاقتصاد اليمني يتسم بصغر الحجم ومحدودية علاقاته المالية مع الأسواق المالية العالمية، فضلاً عن عدم وجود سوق للأوراق المالية إلى الآن في اليمن وضعف حجم القطاع المالي والمصرفي الوطني مقارنة بالقطاع المالي والمصرفي في المنطقة والعالم، ومع ذلك فإنه لن يكون بمأمن من التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية سواءً في صورتها المباشرة أو غير المباشرة، بغض النظر عن مستوى التأثير ومقدار الخسائر التي يتوقع أن يتكبدها الاقتصاد الوطني والتي لا يمكن حصرها في الوقت الراهن كون الأزمة المالية العالمية في بدايتها ويصعب التكهن بمداها وما ستلحق بالاقتصاد العالمي من خسائر محتملة.

وخلصت إلى أن معظم التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصاد اليمني سوف تاتي من جانب قطاع النفط حيث يتوقع أن يؤدي تراجع مستوى أسعار النفط في السوق الدولية إلى تراجع عوائد الصادرات النفطية بصورة كبيرة وبالتالي تحقيق عجز في ميزان المدفوعات جراء تراجع قيمة الصادرات مع توقع استمرار نمو الواردات، وتراجع تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، كون أغلب الإيرادات تاتي من قطاع النفط، وبالتالي ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إلى مستويات أعلى من المستوى المخطط له في إطار الخطة الخمسية والموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ وتزايد مستوى التحديات والصعوبات التي تواجه المالية العامة في تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار المالي، فضلاً عن احتمال تزايد حجم الدين المحلي وارتفاع العبء المالي له، بالإضافة إلى تراجع الإنفاق الاستثماري العام جراء التراجع المتوقع في حجم الموارد المالية المتاحة، باعتبار معظم الإنفاق الجاري في الموازنة العامة إنفاق حتمي لا يمكن تخفيضه بسهولة ويسر الأمر الذي سيؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية في اليمن.

ميناء جديد في سقطرى بتكلفة ٤٠ مليون دولار

■ تعتزم الحكومة خلال العام الحالي، البدء في الأعمال الإنشائية لإنشاء ميناء تجاري جديد في جزيرة سقطرى، كبرى الجزر اليمنية والمنضمة رسمياً حديثاً لقائمة التراث العالمي الطبيعي بتكلفة إجمالية تصل إلى ٤٠ مليون دولار بتمويل كويتي.

وقال وزير النقل خالد إبراهيم الوزير إن وزارته تستكمل حالياً إجراءاتها وترتيباتها النهائية خلال النصف الأول من العام الحالي لإنزال مناقصة دولية أمام الشركات العالمية لإنشاء ميناء سقطرى التجاري في محافظة حضرموت، بتكلفة تبلغ ٤٠ مليون دولار بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية في إطار توجهات الحكومة الهادفة إلى رفع كفاءة الموانئ اليمنية وتشغيلها بشكل اقتصادي أفضل.

وأشار وزير النقل إلى أن وزارته استكملت جميع الدراسات والتصاميم الهندسية والفنية الخاصة بتنفيذ الميناء التجاري، الذي يعد الأول من نوعه وواحداً من المشاريع الإستراتيجية التي ستنفذ في الجزيرة ويعول عليه كثيراً لإحداث نهضة استثمارية كبيرة نظراً لموقعه المهم، الذي يربط اليمن ببلدان المنطقة والعالم. وأوضح الوزير أن مجلس الوزراء وافق أخيراً على مشروع القرار المقدم من قبل وزير النقل بشأن حجز المساحة المطلوبة لإنشاء ميناء سقطرى الجديد في منطقة قرمة، بإجمالي مساحة قدره مليون و٢٨٠ ألف متر مربع في البر وكذا المساحات المائية المقابلة المخصصة للأرصفة وممر الدخول وحوض الاستدارة وغاطس الميناء.

قرحش: الفاقد وسرقة التيار الكهربائي أبرز القضايا أمام النيابة

■ أحمد المخلافي :

أكد المهندس فضل محمد قرحش مدير عام الكهرباء بالمنطقة الثانية بامانة العاصمة ان مديونية المنطقة لدى الغير بلغت نحو مليار واربعمائة مليون ريال حتى نهاية العام المنصرم ٢٠٠٨م.

مشيراً الى ان الادارة بدأت منذ مطلع العام الجاري بتحريك عدد من القضايا امام النيابة والقضاء لالزام الممتنعين عن السداد وان تسع قضايا لكبار المستهلكين بقيمة تزيد عن ٢٣مليون ريال وقد صدر في بعضها احكام قضائية تلزم الممتنعين بسداد ماعليهم بشكل فوري معتبراً ذلك خطوة اولى للحفاظ على المال العام وكشف مدير المنطقة الثانية انه تم اعداد خطة عملية لحصر قضايا المخالفات والسرقات للتيار والربط العشوائي والتلاعب بالشبكات الهوائية والارضية والمحولات وذلك للحد من التيار الفاقد..

مشيراً بهذا الصدد ان التيار الفاقد في نطاق المنطقة الثانية بلغ نحو عشرة ملايين كيلووات في الشهر وان ما تخسره الكهرباء يزيد عن ١٨٨,٨٨٨ ريال في الساعة الواحدة واوضح قرحش ان العابثين بالكهرباء هم من اصحاب الكسارات ومصانع البلك والورش والمحترفين في سرقة التيار الكهربائي، ودعا المواطنين التعاون مع مؤسسة الكهرباء بالابلاغ عن المخالفين اسهاماً في الحفاظ على المال العام.

نفذت ٥٧٠ مشروعاً خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م

وزارة الأشغال العامة والطرق تعيد ١٨٣ مشروعاً متعثراً إلى العمل

كشفت وزاة الأشغال العامة والطرق أن عدد المشاريع المتعثرة التي تم تفعيلها خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بلغ ١٨٣ مشروعاً في حين بلغ عدد المشاريع الجاري تنفيذها بالكامل أكثر من ٥٧٠ مشروعاً، كما بلغ اجمالي أطوال الطرق التي تم سفلتتها خلال العامين الماضيين أكثر من ٢٤٠٠ كم.

كتب/ المحرر الاقتصادي

توسيع صلاحيات السلطة المحلية لتفعيل المشاريع المتعثرة

إضافة الى حوالى ١٠ ملايين متر مربع من الطرق الداخلية.. وقالت الوزارة في تقرير قدمته الى مجلس الوزراء حول مستوى معالجة المشاريع المتعثرة والمقترحات بشأنها حصلت عليه «الميثاق»: إن سياسات الاصلاحات والسياسات التنظيمية التي تبنتها الوزارة وعملت على تطبيقها آتت ثمارها رغم قصر فترة تطبيقها، حيث تمكنت الوزارة من زيادة أطوال الطرق التي أنجزتها خلال العامين الماضيين بالمقارنة مع ما سبقها إضافة الى تفعيل العديد من المشاريع المتعثرة وإيقاف ظاهرة تعثر المشاريع الجديدة.

وأكدت وزارة الأشغال على أن استمرار التنفيذ في كل من المشاريع الجاري تنفيذها وما تم تفعيله من المشاريع المتعثرة إنما يعتمد على توفير واعتماد الحد الأدنى في الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٠٩ بمبلغ لا يقل عن ٨٠ مليار ريال وفقاً للخطط والبرامج التي تم وضعها من قبل الوزارة، لذلك وللاستمرار في تفعيل ما تبقى من المشاريع المتعثرة والتي يصل تعدادها الى حوالى ١٣٩ مشروعاً وفقاً لتلك الخطط والبرامج إنما يتطلب تخصيص واعتماد مبالغ إضافية على مدى السنوات القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك العديد من المشاريع الجديدة المهمة التي تم تكليف الوزارة بتنفيذها وتم تنظيم عقود تنفيذها مما يستدعي مبالغ إضافية لتامين الالتزام بتنفيذها وفقاً لبرامج تنفيذها الزمنية..وأشارت الوزارة الى تفهمها لانعكاسات الأزمة المالية العالمية وما يتعلق منها بأسعار النفط في السوق العالمية خصوصاً على أسس ومحددات إعداد الموازنة العامة للدولة وتأثير ذلك على الموازنة الاستثمارية للدولة بشكل عام.

وأوضح التقرير الحكومي أن وزارة الأشغال وضعت بعد تشخيصها للأسباب التي ساهمت في تعثر الكثير من المشاريع كل الخطط والبرامج والسياسات الفنية التي من شأنها الحد من ظاهرة تعثر المشاريع من جهة اضافية الى تفعيل المشاريع المتعثرة المهمة من جهة أخرى وذلك في ضوء برامج وخطط تفصيلية واقعية أخذت بعين الاعتبار الامكانات المتوفرة لدى الوزارة سواء كانت المالية منها او البشرية.. وحدد المبادئ العامة لهذه السياسات المتمثلة في حصر المشاريع المتعثرة المهمة وجدولتها من أجل تفعيلها في ضوء خطة زمنية متعددة المراحل، واستكمال أعمال الدراسات والتصاميم عبر الوزارة للمشاريع المتعثرة المهمة وإنزالها في مناقصات عامة ولمقاولين يتم تاهيلهم فنياً وفقاً لأسس مرجعية مهنية دقيقة بما يضمن عدم تعثرها مستقبلاً، واستكمال الإجراءات التعاقدية للمشاريع المتعثرة التي كان تفعيلها يحتاج لتنظيم وإصدار أوامر تغييرية لوجود أعمال مستحدثة فيها وكذلك إعداد العقود لعدد من المشاريع التي بدأ تنفيذها من دون عقود وتنظيم ملحقات عقود لها لتجاوز الأعمال المنفذة فيها القيمة التعاقدية الاصلية وذلك استناداً للتعويض التي حصلت عليه اللجنة المكلفة بذلك في قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٦ بهذا الخصوص..كما أعادت الوزارة النظر في أسعار بعض بنود الأعمال التي تتكون منها مشاريع الطرق وبالأخص التي تعرضت لزيادات ملحوظة مما ساعد الكثير من المقاولين المتعثرين على العودة واستئناف الأعمال في مشاريعهم المتعثرة بوتائر مشجعة بعد معالجة أسعار بنود الأعمال، بالاضافة الى تنظيم آلية شفافة وسريعة ومدروسة لتمرير مستخلصات الأعمال المنجزة في المشاريع وبالأخص المتعثرة منها من أجل تحقيق مبدأ العدالة والشفافية في صرف مستحقات الأعمال وبالتنسيق مع وزارة المالية وكذا إعادة تنظيم وهيكلة قطاع الطرق من الناحيتين الفنية والإدارية بما يمكنه من تنفيذ خطط وبرامج الاصلاح والتنظيم التي اتبعتها الوزارة وبالاخص المتعلقة منها بالمشاريع المتعثرة.

ولفت تقرير «الاشغال والطرق» الى ضمان إنجاز العديد من المشاريع المتعثرة من خلال نقل مسؤولية تنفيذها الى وحدة مشروع الطرق الريفية وذلك وفق سياسة إعطاء هذه المشاريع أسبقية خاصة في البرنامج التنفيذي المعتمد من قبل وحدة تنفيذ الطرق الريفية مع التوجيه بالإسراع في إجراءات المباشرة بتنفيذها، فضلاً عن تشكيل وحدات اشرافية على مستوى المحافظات من المهندسين ذوي الخبرة الكافية وتوفير الإمكانيات الفنية والمادية لهم لمتابعة سير العمل في المشاريع وفقاً لبرامج تنفيذها الزمنية إضافة الى مراقبة الجودة والسيطرة النوعية على التنفيذ.

وأشار الى إعداد وإقرار قانون لائحة القائمة السوداء للمقاولين والاستشاريين والموردين بالاستناد الى مستوى أرائهم السابقة مع الوزارة، ومعالجة المشاكل التي تسببت في تعثر بعض المشاريع المهمة المحالة الى عهدة مقاولين يمكن القبول بهم وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية، فضلاً عن وضع خطة تفصيلية لتوسيع صلاحيات السلطة المحلية في المحافظات من أجل المساهمة الحقيقية في تفعيل المشاريع المتعثرة.

كما تطرق التقرير الى خطط وإجراءات الوزارة للحد من ظهور مشاريع متعثرة جديدة، والتي أدت الى إعادة هيكلة عقود مشاريع الطرق التي قارب عددها ٦٠٠ عقد بطول اجمالي يزيد عن ١٢ ألف كيلو متر.

شكاوى بالجملة

مرتبات الضمان الاجتماعي.. استقطاعات آثمة

قد تتمادى الانفس الضعيفة على النفس الأخير للعجزة، وقد تمتد الى لقمة المساكين الأنامل المدنسة بالإثم.. وعن الجرمين تتعامى الضمائر المسؤولة ليكون الجرم أكبر والألم أشد.

فيصل الحزمي

تاوهات وغصص ملفعة بالوحشة نضعها في هذه الزاوية علها تجد لدى الرعاية الاجتماعية ضماناً باستشعارها، ومن ثم احتراماً للمسنين والعجزة والمعاقين والمحتاجين والمساكين.

ولنضع الألم سؤالاً.. لماذا تستقطع أقساط على حالات الرعاية الاجتماعية؟.. وقبل أن نبحث عن الإجابة نقرأ هنا تلك القصص والآهات من ذوي الحاجات ، إذ لم يكن أبناء مديرية السلفية بمحافظة ريمة هم الوحيدون ضحية طمع بعض مندوبي الرعاية الاجتماعية، فبحرقة شديدة اجترت الحاجّة «مريم» من مديرية شرعب تاوهات بطول ٧٠ عاماً من الصمود في وجه الظروف القاسية التي عاشتها لتصل في الأخير الى من يمد أنامله ليزيح «الريل» عن مبلغ محدود ويأخذ خمسمائة ريال دون مراعاة لاهتزاز ذلك الجسم النحيل أو بلا خوف من الملك الديان في ظل غياب الرقابة.. مريم لم تزد كلمة واحدة لنا بعد أن قالت «أمرهم لله» حينها اقشعر بدني من طريقة هذه العجوز وهي تستجير بتلك العبارة!!. ولم أنسَ الحاج «حمود» من مديرية فرع العدين وهو يروي لي ذات زيارة الى هناك عن قصة الضمان الذي يصل اليهم بلا ضمانات.. حمود العديني الذي مازال قادراً على قطع مسافات طويلة بانحناء خُمس جسده المثقل بتراكمات السنين والعمل الشاق للبحث عن مندوب الضمان. ورغم قطرات العرق التي لا تسمح لها تجاعيد الوجه بالانحدار إلا أن المندوب استقطع مبلغاً بحجة المواصلات.. فكم كان المشهد مؤلماً والحاج حمود «وأنا من سيعطيني حق المواصلات لأرجع الى البيت؟».

ومن المحويت لم يكن المعاق «عبدالكريم» إلا غصة أخرى في وجه الاهمال، لكنه ينظر للقادم بكل تفاؤل، ابتسامته تحطم أسربة اليأس يومياً.. قال عبدالكريم: «تحزنني كثيراً لحظات استلام معاش الرعاية الاجتماعية عندما يقول لك المندوب مائة ريال خصمت حق المواصلات.. ليس الألم بخصم المائة علينا ولكن هذا المعاقي يغفل أنه يخزن يومياً بأكثر مما يصرف لنا شهرياً»!!

ويسترسل عبدالكريم بكلام لا تملك عند سماعه الا ان تعبر بالعبرات..

الحقائق كثيرة والمشاهد أكثر مأساوية وطول العمر علّم الكثير من هؤلاء العجزة أن يرضوا بالحاصل ويصبروا على الضيم.. ولسان حالهم يقول: «ما دام والأمور هكذا اسكتوا، فالجدار معه آذان»!!

وما يستوقف المتتبع لهذه القضية هو وجودها في كل المحافظات وكأنها سنّة أو تنفيذها قانون.. والأهم أننا لا ندري لماذا تقف المجالس المحلية مكتوفة الرأي ومعصوبة الضمير حيال ما يقوم به أشخاص يأكلون في بطونهم ناراً.. لن نأخذ آراء الجهات المسؤولة في هذه التناولة كي لا نكون شركاء في التبرير، وسندع المشكلة أمامهم ليوجدوا الحلول في الواقع علهم ينالون الخير من ينابيع الدعوات الطاهرة..